CD/PV.1187

29 June 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وسبعة وثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد لويس فيليب دي ماسيدو **سوارس**..... (البرازيل)

(A) GE.10-61817 120111 120111

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٨٧ لمؤتمر نزع السلاح. لدينا على قائمة المتكلمين اليوم وفدا تايلند والهند.

أعطي الكلمة الآن إلى السفير حميد علي راو، الممثل الدائم للهند في المؤتمر، الذي سيتكلم باسم مجموعة الـ ٢١. وقد أُبلغت أنه سيتناول بندين مختلفين، ولذلك سيدلي ببيانين الواحد تلو الآخر.

السيد راو (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، كما تفضلتم بالتنويه، لقد طلبت الكلمة بوصفي منسق مجموعة الـ ٢١ للإدلاء ببيانين باسم المجموعة. ويتعلق البيان الأول بنزع السلاح النووي؛ والثاني بضمانات الأمن السلبية.

سيدي الرئيس، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم مجموعة الـ ٢١.

إن مجموعة الـ ٢١ تعرب مجدداً عن قلقها إزاء التهديد الذي تواجهه الإنسانية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استعمالها أو التهديد باستعمالها. فطالما وجدت أسلحة نووية سيظل خطر انتشارها قائماً.

ونود أن نذكِّر في هذا الصدد بأن أول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو القرار ١(١) لسنة ١٩٤٦، الذي اتُخذ بالإجماع، دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

ونود أيضاً أن نذكِّر بأن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لموضوع نزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، أولت أولوية قصوى لهدف نزع السلاح النووي.

علاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى وجود التزام بالسعي، بنية حسنة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

كما أن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر في عام ٢٠٠٠ أكد مجدداً التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل على إزالة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية.

ومن ثم، تكرر مجموعة الـ ٢١، على غرار ما فعلته في بيانات سابقة قدمتها إلى مؤتمر نزع السلاح، أن النزع الكامل للسلاح النووي لا يزال أولى أولوياتها.

وتود مجموعة الـ ٢١ أن توجه الأنظار إلى الإسهامات التالية التي قدمتها المجموعة في المداولات المتعلقة بنزع السلاح النووي خلال هذا المؤتمر:

- ورقة عمل بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، قُدِّمت في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ (CD/36/Rev.1)

- ورقة عمل بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، قُدِّمت في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ (CD/116)
- ورقة عمل قُدِّمت في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٣ (CD/341)
- مشروع ولاية للجنة مخصصة بشأن البند ٢ من جدول الأعمال، قُدِّم في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ (CD/819)
- اقتراح بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، قُدِّم في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ (CD/1388)
- اقتراح بشأن برنامج العمل، قُدم في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (CD/1462)
- اقتراح بشأن برنامج العمل، قُدم في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (CD/1570)
- مشروع مقرر وولاية بشان إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي، قُدِّم في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ (CD/1571).

ولاحظت مجموعة الـ ٢١ عدداً من البيانات الرسمية التي أدلت بها الدول مؤخراً، منها دول حائزة لأسلحة نووية، وأدلى بها أيضاً رجال دولة وعلماء، بشأن مسائل تتعلق بنزع السلاح النووي ورؤيتهم لعالم خالٍ من السلاح النووي. وبينما ترى المجموعة ضرورة مواصلة دراسة آثار هذه المبادرات، فإنها تأمل في أن تتيح هذه المبادرات فرصاً جديدة لتحقيق تقدم جاد نحو نزع السلاح النووي، بما في ذلك إحراز تقدم في أعمال المؤتمر.

وبينما تؤكد المجموعة التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد مجدداً استعدادها لبدء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي يهدف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

ولذلك، نرى أن إبرام اتفاقية دولية لحظر استعمال الأسلحة النووية سيكون خطوة مهمة في أي برنامج مرحلي يهدف إلى إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة في إطار زمني محدد.

وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق وعدم الرجوع على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

وتنوه مجموعة الـ ٢١ بالتدابير التي تتخذها الدول الحائزة لأسلحة نووية من أجل الحد منها، وتشجع هذه الدول على اتخاذ مزيد من التدابير في هذا الصدد. وبينما تكرر المجموعة الإعراب عن قلقها العميق إزاء بطء التقدم المحرز في نزع السلاح النووي وعدم إحراز الدول الحائزة لأسلحة نووية تقدماً نحو التخلص الكامل من ترساناتها النووية، تؤكد المجموعة على أهمية التنفيذ الفعال والمتدرج لتدابير عملية من أجل إيجاد عالم خالٍ من السلاح النووي.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مجدداً أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عنصران مترابطان جوهرياً ويعزز أحدهما الآخر.

وعلى نحو ما بينته مجموعة الـ ٢١ في بيانها أمام الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، تود المجموعة أن تبرز أن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز أكدوا مجدداً في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة شرم الشيخ المعقود في عام ٢٠٠٩ على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، وكرروا دعوتهم للمؤتمر بأن يضع برنامج عمل متوازناً وشاملاً بطرق منها إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وكأولوية قصوى. وشددوا كذلك على ضرورة بدء المفاوضات المتعلقة ببرنامج مرحلي يهدف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وأكدوا مجدداً أهمية ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من أن ثمة التزاماً بالسعي، بنية حسنة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

وتلاحظ دول مجموعة الـ ٢١، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بارتياح أن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ المعقود في نيويورك خلال الفترة من ٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، قد اختُتم بنجاح. وترحب دول المجموعة باعتماد المؤتمر الاستعراضي مقترحاً يدعو إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، لبحث مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وترحب أيضاً بتأكيد المؤتمر مجدداً على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، معربة عن أملها في أن يؤدي ذلك إلى التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وتلاحظ أيضاً دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في المعاهدة أن الدول الحائزة لأسلحة نووية وافقت في المؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة لسنة ٢٠١٠ على أن تقدم تقارير بشأن التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٤، وتلاحظ كذلك أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ سوف يقوم بتقييم ودراسة الخطوات التالية المتعلقة بالتنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة. وتكرر دول المجموعة دعوتها إلى الدول الحائزة لأسلحة نووية بأن تقبل وضع إطار زمني محدد وملزم قانوناً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. إضافة إلى ذلك، تشيد دول المجموعة بالتزام الدول الحائزة لأسلحة نووية بالعمل على تسريع وتيرة التقدم الملموس نحو نزع السلاح النووي على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وتعرب عن أملها في أن يؤدي ذلك إلى التنفيذ الكامل والصريح للخطوات العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي. وتذكِّر دول المجموعة أيضاً بأن جميع

الدول الأطراف في المعاهدة يسلّمون بجملة أمور، منها ضرورة قيام مؤتمر نزع السلاح فوراً بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ أن التقدم في جميع جوانب مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أمر ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة مجدداً أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والنُهُج العالمية والإقليمية وتدابير بناء الثقة يكمل بعضها بعضاً، وأنها ينبغي، متى أمكن، أن تتابع في آن واحد من أجل تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتوجد أيضاً حاجة فعلية وعاجلة للتخلص من الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية، بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر استعمال هذه الأسلحة وتيسير عملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تذكِّر المجموعة بما أبدته من دعم قوي للأهداف المدرجة في قرار الجمعية العامة ٤١/٦٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بعنوان "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية" وقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٤ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بعنوان "تخفيض الخطر النووي".

وريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة العاجلة إلى الوصول إلى اتفاق مبكر بشأن صك شامل وغير مشروط وملزم قانوناً يضمن عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. وفي هذا السياق، تذكِّر المجموعة بالفقرتين ٣٢ و٥٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لمسألة نزع السلاح، حيث تؤكد الفقرتان ضرورة اتخاذ ترتيبات فعالة، حسب الاقتضاء، لضمان عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة.

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أهمية التقيد العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك تقيد جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية بها، وهو أحد الأمور التي ينبغي أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة مجدداً أن استمرار التزام جميع الدول الموقعة على المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية، بنزع السلاح النووي أمر أساسي إذا ما أريد لأهداف المعاهدة أن تتحقق بكاملها.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مجدداً الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن عزمها تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة بقوة الأهداف المدرجة في قرار الجمعية العامة ٣٤/٦٤ لعام ٢٠٠٩، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

ولذلك، تدعو مجموعة الـ ٢١ إلى تجديد الجهود من أجل حل الجمود الحالي في مساعي نزع السلاح النووي، ولا سيما باعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج عمل متوازن وشامل. وتأمل المجموعة مخلصة في أن يتمكن المؤتمر في دورة هذا العام من تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج العمل الذي تشتد الحاجة إليه، بغية المضي قُدماً في جدول أعمال نزع السلاح.

ومن منطلق الالتزام القوي لمجموعة الـ ٢١ بنزع السلاح النووي، فإنها تعرب مجدداً عن دعمها للخطوات العملية التالية لتعزيز هدف نزع السلاح النووي:

- تأكيد الدول الحائزة لأسلحة نووية مجدداً التزامها الصريح بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية
- إنهاء دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية
- اعتماد الدول الحائزة لأسلحة نووية تدابير تحد من الخطر النووي، مثل إنهاء حالة تأهب منظومات الأسلحة النووية أو خفض درجة استعدادها التعبوي
- التفاوض بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً، لضمان عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية
- التفاوض بشأن اتفاقية للحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها
- التفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداث هذه الأسلحة وإنتاجها وتخزينها واستعمالها، وتنص على تدميرها، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية عالمياً ودون تمييز وعلى نحو يمكن التحقق منه، وفقاً لإطار زمني محدد.

وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن أملها في أن يتمكن المؤتمر فوراً من بدء المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي في إطار برنامج عمله.

سيدي الرئيس، سأنتقل الآن إلى البيان الثاني الذي أقرأه باسم مجموعة الـ ٢١. يتعلق هذا البيان بضمانات الأمن السلبية.

تؤكد المجموعة مجدداً أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ولا تزال المجموعة على اقتناع بأنه طالما وُجدت أسلحة نووية سيظل خطر انتشارها وإمكانية استعمالها قائمين.

وريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة العاجلة إلى الوصول إلى اتفاق مبكر بشأن صك شامل وغير مشروط وملزم قانوناً لضمان عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. وينبغي لهذا الصك أن يكون واضحاً وموثوقاً ولا لبس فيه، وأن يبدد مخاوف جميع الأطراف.

وتعتقد المجموعة أن ثمة حاجة إلى الاعتراف بحق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في عدم تعرضها للاعتداء أو للتهديد بالاعتداء عليها بتلك الأسلحة من قبل الدول الحائزة لها، وتهيب المجموعة بشدة بالدول الحائزة لأسلحة نووية أن تمتنع عن أي إجراء أو تهديد صريح أو ضمني من هذا القبيل. وهذا موقف دائم.

وتنوه المجموعة بما خلصت إليه بالإجماع محكمة العدل الدولية من أن ثمة التزاماً بالسعي، بنية حسنة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

وتبرز المجموعة الأهداف المدرجة في قرار الجمعية العامة ٣٤/٦٤، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي يعيد تأكيد عدة أمور، منها مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الجوهري لمعالجة الشواغل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ولا تزال المجموعة يساورها قلق شديد إزاء مذاهب الدفاع الاستراتيجي التي لا تكتفي بتقديم أسس منطقية لتبرير استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وإنما تسوق أيضاً مفاهيم غير مبررة بشأن الأمن الدولي تقوم على تعزيز وتطوير سياسات الردع النووي التي تتبعها الأحلاف العسكرية.

وتعتقد المجموعة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بناءً على ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول الإقليم المعني، مع مراعاة الأحكام التي اتُفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لموضوع نزع السلاح، يمثل خطوة إيجابية وتدبيراً مهماً نحو تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في العالم. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا وسيميبالاتينسك، وترحب بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تكرر المجموعة أن الدول الحائزة لأسلحة نووية ينبغي لها أن تقدم لجميع الدول في المناطق الخالية من هذه الأسلحة ضمانات غير مشروطة بعدم استعمال هذه الأسلحة ضدها أو التهديد باستعمالها.

وتكرر المجموعة الإعراب عن دعمها لإنشاء منطقة خالية من جميع الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولتحقيق هذا الغرض، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة إلى الإسراع بإنشاء تلك المنطقة عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٨٧(١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧(١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء. وترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتماد المؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة لعام ٢٠١٠ لمقترح يدعو إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، لبحث مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وبينما ترى المجموعة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تمثل خطوات إيجابية نحو تعزيز نزع السلاح النووي ومنع انتشاره على الصعيد العالمي، فإنها لا تؤيد الرأي القائل بأن الإعلانات التي أصدرتها الدول الحائزة لأسلحة نووية كافية، أو بأن الضمانات الأمنية لا ينبغي تقديمها إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن الضمانات الأمنية المكفولة للدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية تتسم بتقييد جغرافي، فلا يمكن لهذه الضمانات أن تكون بديلاً عن الضمانات الأمنية العالمية الملزمة قانوناً.

وتذكِّر المجموعة بأن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية طلبت الضمانات الأمنية في ستينات القرن الماضي، وأن هذا الطلب تبلور في عام ١٩٦٨ خلال المرحلة الختامية للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورأت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن رد الدول الحائزة لهذه الأسلحة، على نحو ما ورد في قراري مجلس الأمن ٢٥٥(١٩٦٨) و٩٨٤(١٩٩٥)، غير كامل وجزئي ومشروط. ولا يزال طلب الضمانات قائماً.

وتسلم المجموعة بأنه رغم وجود نُهُج متنوعة، ينبغي مواصلة الجهود الحثيثة الرامية إلى إبرام صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية المتعلقة بالأسلحة النووية. وترى المجموعة أن إبرام صك من هذا القبيل سيمثل خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بكافة جوانبه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير راو من الهند على البيانين اللذين قدمهما باسم مجموعة الـ ٢١. وأعطي الكلمة الآن إلى الممثل الدائم لتايلند، السفير فوانغكيتكيو.

السيد فوانغكيتكيو (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يشرفني أن أدلي اليوم بهذا البيان باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح. وبما أن هذا هو أول بيان لنا إلى المؤتمر تحت رئاستكم، فاسمحوا لي أن أُهنئكم على توليكم مهامكم وأن أعرب عن تمنيات المجموعة برئاسة برازيلية مثمرة وناجحة للمؤتمر.

إن أحد أسباب إنشاء المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة هو تعزيز التفاعل بين هذه الدول، والأهم من ذلك تعزيز مشاركتنا في المؤتمر. فنزع السلاح مسألة مهمة لا للدول الأعضاء في المؤتمر فحسب، وإنما أيضاً للمجتمع العالمي. لذلك، من المهم أن يرتكز العمل المقبل للمؤتمر على مبادئ الشمول والشفافية.

ومن ثم، تعرب المجموعة عن تقديرها لمبادرتكم لعقد اجتماع غير رسمي مع الدول المراقبة لدى توليكم الرئاسة مباشرةً. وكان هذا الاجتماع أيضاً هو أول اجتماع غير رسمي بين الرئيس ومجموعة الدول المراقبة في السنوات الأخيرة.

لقد كان الاجتماع مفيداً وبيَّن استعدادكم للمشاركة مع جميع الأطراف المهتمة. كما أن المشاركة الرفيعة المستوى للدول المراقبة على مستوى السفراء يشهد بدوره على استعدادنا كمجموعة لمزيد من المشاركة في أعمال المؤتمر وفقاً لنظامه الداخلي.

ونود أيضاً أن نشكر ممثلي رئاستي المؤتمر البلجيكية والبيلاروسية لاستعدادهما تقديم معلومات إلى المجموعة. ويحدونا الأمل في أن يتواصل هذا التقليد تحت الرئاسات المقبلة للمؤتمر.

ونؤكد كمجموعة دعمنا لجهودكم الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن ومتفق عليه، يخدم مصالح جميع الدول المعنية. وتعرب المجموعة عن تقديرها لما قمتم به من عمل مضنٍ في عقد المشاورات خلال الأسابيع الماضية من أجل الوصول إلى توافق في الآراء.

ونعتقد أن البدء الفوري لأعمال المؤتمر أمر ضروري لبيان أهمية المؤتمر ولاضطلاعه بولايته بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بترع السلاح. وتمثل المشاورات غير الرسمية التي عقدت في الأسابيع الماضية بشأن جميع بنود جدول الأعمال خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن لا ينبغي لهذه المشاورات بحال من الأحوال أن تحل محل المفاوضات الرسمية أو أن تحوِّل الانتباه عنها.

ونظراً للتأثير العالمي لترع السلاح ولأي صك قانوني، ينبغي أن تتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة متساوية للمشاركة في المداولات المتعلقة بالمناقشات أو المفاوضات المستقبلية، ولتبادل الشواغل في هذه المداولات.

وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بنتائج المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، حيث دعت هذه النتائج الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن الضمانات الأمنية والمواد الانشطارية. وتعرب المجموعة غير الرسمية عن تقديرها لما أبدته النمسا خلال المؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة من دعم للتعديلات التي اقترحتها تايلند باسم الدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح بإشراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الاجتماع الرفيع المستوى، وتنوه المجموعة باعتماد هذه التعديلات لاحقاً من جانب الدول الأطراف في المعاهدة. ونعتقد أن نجاح نتائج الاجتماع المقرر عقده في أيلول/سبتمبر سيكون خطوة إيجابية إلى الأمام لكل من المؤتمر وجهود نزع السلاح.

وتتطلع المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة إلى التعاون معكم ومع الرؤساء المقبلين للمؤتمر بشأن طرق تعزيز الشمول في عملية نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير فوانغكيتكيو من تايلند على بيانه باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح. لقد طلبت الدول المراقبة رسمياً أن

تُدعى للمشاركة كمراقبين في المؤتمر، ووافق مؤتمر نزع السلاح رسمياً في الوقت المناسب، على غرار ما يفعله في كل عام، على تلك الطلبات المقدمة من كل دولة ترغب في مراقبة أعمال المؤتمر. ولهذا السبب، يتعين أن تراعي مداولاتنا المواضيعية رغبة هذه الدول، التي تجلت في طلباتها الرسمية وقبولها رسمياً من جانب المؤتمر. وأعرب عن تقديري لإسهامات جميع الدول المراقبة، ويقيني أن هذا التفاعل وهذا الإثراء المتبادل لمداولاتنا سيتواصلان في المستقبل، وبالتأكيد تحت الرئاسة الحالية للمؤتمر.

هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ أرى أن سفير الجمهورية العربية السورية يرغب في أخذ الكلمة.

السيد فيصل خباز الحموي (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيادة الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على ترؤسكم لمؤتمرنا وأملنا كبير بحكمتكم ونشاط بعثتكم في أن نتوصل إلى تقدم حقيقي ومقبول من الجميع، يراعي مصالح واهتمامات الجميع، ويرتكز على أسس سليمة من القواعد الإجرائية. وأود أن أشكر سلفكم السفير ألكس فان موين على جهوده الكبيرة التي بذلها خلال رئاسته.

كما يرحب وفدي بالبيان الهام الذي ألقاه وزير خارجية البرازيل السيد سلسو أموريم أمام مؤتمرنا والذي أعطانا من خلاله شعاعاً من الأمل خاصة وأن جهود السيد أموريم في مسائل نزع السلاح كبيرة وهامة ومعروفة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما نرحب بدعوتكم جميع أعضاء المؤتمر لمشاورات جانبية معكم خلال الأسبوعين الماضيين بهدف سبر أغوار المرحلتين الحالية والمستقبلية، ونحن على قناعة بأننا أصبحنا قريبين جداً في مواقفنا ولا يحتاج الأمر سوى إلى بعض التفهّم والتنازلات المتبادَلة للتوصل إلى برنامج عمل، أما التشبث بالمواقف فإنه لن يُجدي نفعاً ولن يدفع عملنا للخروج من الحلقة المفرغة التي يدور فيها.

وبهذا الصدد، يود وفد بلادي أن يشكركم على جهودكم لإعداد الورقة البرازيلية التي قُدمت إلينا ونحن بانتظار نتائج المشاورات مع مجموعة الـ ٢١ وتعليمات العاصمة.

السيد الرئيس، يود وفد بلادي الإشارة بقلق كبير إلى التصعيد الخطير الذي أقدمت عليه دولة عضو في هذا المؤتمر وهي إسرائيل قبل أسبوعين حين أطلقت إلى الفضاء الخارجي قمراً صناعياً عسكرياً هو أفق-٩، وهو مخصص للتجسس على دول المنطقة وفق اعترافات مسؤولي إسرائيل الرسميين.

إن هذه الخطوة تستحق الإدانة لأنها تزيد الأوضاع توتراً في المنطقة وفي العالم، وتدل على رغبة إسرائيل الأكيدة بالمضي قُدماً في سباق التسلح في المجالات كافة. ويستوجب هذا التصعيد الخطير والعدواني إدانة الجميع وعدم الصمت حياله. كما تدفعنا هذه الخطوة العدائية

إلى التصميم أكثر من أي وقت مضى على معالجة قضايا نزع السلاح الأربعة ومنها موضوع باروس أو عسكرة الفضاء الخارجي ومنع استخدام الفضاء للعدوان والتجسس.

السيد الرئيس، يدعم وفد بلادي جهودكم وسيكون خير عون لكم في مهمتكم وسيعمل معكم من خلال مجموعة الـ ٢١ التي ننتمي إليها بكل صدق وإخلاص، وشكراً.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر السفير الحموي من الجمهورية العربية السورية على بيانه وعباراته الطيبة. وأرى أن السفير دانون من فرنسا يرغب في أخذ الكلمة.

السيد دانون (فرنسا) *(تكلم بالفرنسية)*: سأكون موجزاً للغاية في كلمتي. أود أن أعرب عن أسفي إزاء نقطتين متعلقتين بالبيانين اللذين أُدلي بهما هذا الصباح. وتتعلق النقطة الأولى ببيان مجموعة الـ ٢١ عن مجمل إجراءات نزع السلاح والخطوات العملية لتحقيق ذلك مستقبلاً؛ وأود فقط أن أعرب عن أسفي لأن البيان لم يشر ولو مرة واحدة إلى المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. أما النقطة الثانية فتتعلق بالبيان الثاني الصادر عن الدول المراقبة، حيث أُعرب عن أسفي الشديد لأنه في الفقرة قبل الأخيرة من نص تلك المداخلة، تشير الدول المراقبة إلى أن القضايا التي سيتناولها الاجتماع الرفيع المستوى الذي طلب المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الأمين العام للأمم المتحدة عقده في أيلول/سبتمبر، ستقتصر على الضمانات الأمنية والمواد الانشطارية واعتقد أن المجال المشمول بذلك الاجتماع سيكون أكثر اتساعاً وأهمية. كما اعتقد أننا سنبين، وربما في هذه الجلسة نفسها، أن نطاق ذلك الاجتماع ينبغي ألا يقتصر على هذين الموضوعين.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر السفير دانون من فرنسا على بيانه.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة إلى الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرغي أوردجونيكدزه.

السيد أوردجونيكدزه (الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، يسرني أن أحيطكم علماً بأن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، قرر عقد اجتماع رفيع المستوى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة يوم الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر، خلال الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة.

وكما تعلمون، لقد شدد الأمين العام باستمرار على نزع السلاح بوصفه أحد أولوياته الرئيسية. والغرض من الاجتماع هو مناقشة سبل تعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف، بشكل عام، وفعالية مؤتمر نزع السلاح، بشكل خاص.

وسوف يوجه الأمين العام الدعوة لهذا الاجتماع في وقت قريب. ومن المقرر ألا تزيد مدة انعقاد الاجتماع على نصف يوم. وسوف يفتتح الأمين العام الاجتماع ببيان موجز، ثم تُدعى الدول الأعضاء إلى إبداء آرائها بشأن هذه القضايا. ونظراً لضيق الوقت،

ينبغي أن تكون البيانات قصيرة وموجزة. وفي ختام الاجتماع، سيقدم الأمين العام موجز عن المناقشات.

وسوف تنطلق هذه المناسبة من التطورات الإيجابية الحديثة المتعلقة بنزع السلاح في السياقين الثنائي والمتعدد الأطراف، وتتماشى معها. ويأمل الأمين العام في أن يؤدي هذا الاجتماع الرفيع المستوى إلى توليد قوة سياسية تدفع عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وإنني اتفق تماماً مع ما ذكره رئيس المؤتمر، سعادة سفير البرازيل، من أن اعتماد مؤتمر نزع السلاح جدول أعمال بحلول ذلك الوقت من شأنه أن يساعد بقوة على رسم صورة أفضل للمؤتمر وأن يمكننا من أن نقدم شيئاً موضوعياً للمناقشات، وآملُ أن يكون شيئاً بالغ الإيجابية.

ولا يخفى أن هناك فقرتين في الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تطلبان إلى الأمين العام القيام بما أشرت إليه آنفاً. غير أننا نعلم أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست كلها مع الأسف أطرافاً في المعاهدة. وسوف نشير بالطبع في الدعوة التي سنوجهها، إلى الطلب الموجه إلى الأمين العام بعقد ذلك الاجتماع، ولكن ليس بطريقة تضر بالموقف السياسي للدول غير الأطراف في المعاهدة. إننا نريد مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – وأؤكد مرة أخرى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – في هذا الاجتماع المهم.

وفي الوقت نفسه، لا يعني ذلك أن الأمين العام أو ممثله يغفلان أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست كلها أطرافاً في المعاهدة. ويمكنني أن أؤكد لكم أننا سنسعى بكل ما أوتينا من قوة إلى إنجاح الاجتماع، على غرار الاجتماعات السابقة، بداية من الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن نزع السلاح. وهناك أيضاً مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة، والمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أننا شهدنا إنجازات ثنائية في هذا الصدد. ونعتقد أن هذا الزخم السياسي لا ينبغي أن يذهب سُدى، وإنما ينبغي أن يعزَّز. إن علينا أن نكتسب زخماً سياسياً كي نوجه أنظار المسؤولين الرفيعي المستوى في بلداننا إلى المشاكل المهمة المتعلقة بنزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، ولا سيما أعمال مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام للمؤتمر على بيانه وعلى المعلومات التي قدمها. ونتطلع إلى تلقي الدعوة لحضور هذا الاجتماع الرفيع المستوى وإلى معرفة نطاق المناقشات التي ستُجرى في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

لقد أجيب، جزئياً على الأقل، عن السؤال الذي طرحه سفير فرنسا، وقد قلت للزملاء خلال الأسبوعين الماضيين إن رئاسة المؤتمر ترى أن الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر في نيويورك يمثل فرصة جديرة بالترحيب لأن هذا الاجتماع، أياً كان

نطاق مناقشاته، هو بالفعل، كما أُعلن وكما سنرى في الدعوة، اجتماع يدعم جهود مؤتمر نزع السلاح. لهذا السبب، أرى كرئيس للمؤتمر، أن من المهم لهذا المؤتمر أن يكون قد اعتمد برنامج عمله وأن يكون برنامج العمل هذا قيد التنفيذ في وقت انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى. فمن شأن ذلك أن يعزز المداولات وأن يولد مزيداً من الزخم ومزيداً من الدعم للمؤتمر، كي يواصل في الدورة القادمة العمل الذي آملُ أن يبدأ هذا العام.

ولقد أجريت مشاورات مع الوفود، كما تعلمون، من أجل تحقيق ذلك. فقد عقدت اجتماعات مع ٦٠ وفداً حتى الآن، كل على حدة، لتبادل الآراء بشأن إمكانية اعتماد برنامج عمل، وهو واجب كل رئاسة للمؤتمر عملاً بالنظام الداخلي. وفي إطار هذه المشاورات، قدمت اقتراحات غير رسمية آمل أن تمهد الطريق إلى اتفاق على برنامج للعمل. وترحب الرئاسة بالطبع بأي اقتراحات أخرى تقدمها الوفود. وهذا هو النهج الدبلوماسي المعتاد للوصول إلى توافق الآراء.

إننا نواصل هذه المشاورات بغية تلقي ردود فعل واستجابات من الوفود. وسوف تُتاح لي غداً فرصة الاجتماع مع المجموعات الإقليمية المختلفة، ومعرفة أفكارها وآرائها بشأن هذا المسعى الرامي إلى الوصول إلى اتفاق. ولكن ينبغي أن أذكر أنني سمعت من جميع الوفود، دون استثناء، أن على مؤتمر نزع السلاح أن يواصل عمله في إطار ولايته الفعلية، وهو العمل الذي توقف منذ وقت طويل بسبب عدم وجود برنامج عمل معتمد وفقاً للأصول.

إن لم يوجد أي تعليق أو مداخلة، سأعلن اختتام أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة الرسمية القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء ٦ تموز/يوليه، الساعة ١٠/٠٠، بهذه القاعة.

ترفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠